السوفييتية تجاه منطقتنا ، وان كان هذا لا يعني بأن النفط ليس عاملا فعالا في صياغة الاستراتيجية السياسية السوفييتية تجاه منطقتنا . ففي منطقة وضعها الاستراتيجي حساس كمنطقتنا يستحيل ألا يكون لثروة استراتيجية بالغة الغنى والاهمية كثروة النفط العربي دور ووزن فعال جدا في صياغة الاستراتيجية السوفييتية .

واذا انتقلنا من العموميات الى الخصوصيات ومن النظري المجرد الى ما هو ملموس وعيني نجد أن ثروة النفط العربي هي عامل فعال جدا في صياغة الاستراتيجية السياسية السوفييتية تجاه منطقتنا ولكن ليس بالمعنى الذي تروجه الدوائر الاستعمارية والصهيونية ولا بالصورة التي تشيعها الاوساط الرجعية العربية وهي صورة الدب الروسي الشرس الذي يسيل لعابه شهوة للعق ثروة النفط العربي والتهامها . بل ان الوضع الصحيح للمسألة هو ان ثروة النفط العربي الهائلة كانت خلال السنوات الطويلة الماضية وما زالت الى حد بعيد أضخم احتياطي من الثروة في جعبة قوى الامبريالية والصهيونية العالمية . ولا يمكن ان يغيب عن ناظري مخططي الاستراتيجية السياسية السوفييتية الدور الحاسم الذي تلعبه السيطرة الكلية للامبريالية العالمية على ثروة النفط العربي في معادلة موازين القوى على صعيد العالم أجمع ، ولذلك فان حرمان قوى الامبريالية العالمية من التمتع بهذا الاحتياطي الهائل من الثروة المادية والتموينات الاستراتيجية يلعب دورا أساسيا ، بل وحاسما ، في تغيير موازين القوى العالمية ضد مصلحة قوى الامبريالية العالمية ولصالح معسكر الشعوب بصورة عامة . لقد أظهرت التطورات النفطية العربية في أعقاب حرب ٦ تشرين ١٩٧٣ مدى اعتماد معسكر الامبريالية العالمية على ثروة النفط العربي ، كما أظهرت ان صحة مجمل النظام الرأسمالي العالمي تكاد أن تعتمد اعتمادا كليا على حقن الدواء المقوي الذي يتلقاه من المنطقة العربية والمتمثل بثروة النفط العربي — هذا الاحتياطي الهائل من الدواء الشافي لعلل وأزمات نظام رأس المال والامبريالية العالمية . واستطرادا مع هذا المنطق ، ان حرمان الامبريالية العالمية وأنظمة الرأسمالية العالمية من التمتع باحتياطي ثروة النفط العربي يضعفهما اقتصاديا الى درجة الوهن ويوقع الاقطار الرأسمالية في أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ذاتها في عجز في موازين مدفوعاتها ويفجر غول التضخم ليستشري ويستفحل داخل دورتها الاقتصادية ويجعل الازمات التقليدية للنظام الرأسمالي من كساد وبطالة وركود اقتصادي فبطالة تتفاعل بحيث يزيد الاستقطاب الاجتماعي بين المستغلين والمستغلين داخل هذه المجتمعات مما يولد المناخ المناسب لنمو قوى التغيير الاجتماعي المنادية باسقاط نظام الرأسمالية والنهب الامبريالي وارساء قواعد النظام الاقتصادي والاجتماعي في البلاد على أسس العدالة الاجتماعية والملكية العامة لوسائل الانتاج . وهذا كله يفتح الباب على مصراعيه في هذه المجتمعات الرأسمالية ، التي هي قواعد الامبريالية العالمية ، لرياح التغيير والثورة وبالتالي اختلال الميزان العسكري والسياسي والاقتصادي بصورة حاسمة ضد مصلحة نظام رأس المال والامبريالية العالمية ولصالح قوى الشعوب والتحرر والتقدم .

هذا هو اذن ببساطة ووضوح الدور الحقيقي لثروة النفط العربي في صياغة الاستراتيجية السياسية السوفييتية تجاه هذه المنطقة من العالم. وهذا بحد ذاته يلقي أضواء على ماهية الاسباب التي جعلت مخطط الاستراتيجية السياسية تجاه هذه المنطقة من العالم لا يلح على حركة التحرر الوطني العربية بضرورة التطابق مع منطلقاته العقائدية بل تسامح في تحمل كثير من مظاهر التعارض مع هذه المنطلقات في بعض الاحيان . واكتفى بالتلاقي في الاهداف والمنطلقات العريضة — مكافحة الامبريالية وسيطرتها ، فضمن هذه الاهداف العريضة يكمن الهدف المطلوب وهو تحرير ثروة النفط العربية من السيطرة الاحتكارية الامبريالية واستعادتها الى حظيرة السيادة الوطنية . وهذا بحد ذاته كاف ليطلق سلسلة لا حد لها من الازمات تتفاعل تدريجيا داخل مجموعة الانظمة الرأسمالية ويجعل بالتالي ميزان القوى العالمي يختل اختلالا كبيرا ضد مصالح قوى الامبريالية العالمية . ولذلك لم يكن هنالك شيء من الغرابة في أن نرى الاتحاد السوفييتي يدعم سياسيا موقف دول النفط العربية حين بادرت الى اتخاذ بعض الاجراءات المحدودة والجزئية ضد مصالح الاحتكارات النفطية الامبريالية آملا من ذلك ان تتواصل الاجراءات والخطوات ،